

## جمع الجوامع لمعالی الشیخ أ.د. سعد بن ناصر الشثیري - 51

سعد الشثیري

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على افضل الانبياء والمرسلين اما بعد بنواصل الدروس التي تتعلق بكتاب جمع الجوامع حيث تكلمت فيما مضى عن الاطلاق والتقييد وابتداوا في هذا اليوم بدرس الظاهر والمؤول - 00:00:00

وقد عرف المؤلف الظاهر بأنه ما دل دالة ظنية وذلك ان الالفاظ تنقسم الى ثلاثة اقسام النص وهو الذي يدل على معناه بلا احتمال او بلا احتمال متأيد بدليل - 00:00:26

والنص يجب ان يعمل على وفق معناه ولا يجوز الغاء معناه ولا استبداله بغيره والنوع الثاني الظاهر وهو اللفظ الدال على معنيين هو في احدهما ارجح والواجب في اللفظ الظاهر ان يحمل على - 00:00:50

المعنى الراجح ولا يجوز حمله على غير المعنى الراجح الا بدليل وقد قال المؤلف بان دالة دالة ظنية والمراد بالظن ما يحتمل امرين هو في احدهما ارجح والنوع الثالث من انواع الالفاظ المجمل - 00:01:19

يراد به ما لا يفهم معناه اما بان يكون ليس له معنى بالكلية او يكون متربدا بين معنيين على جهة التساوي بدون مردج لاحدهما والواجب التوقف فيه حتى يأتي الدليل المبين لمعناه - 00:01:50

ومن خلال ما سبق علمنا ان الظاهر يجب ان نفسره بالمعنى الراجح ولا يجوز ان نحمله على المعنى المرجوح وحمل اللفظ الظاهر على المعنى المرجوح يسمى تأويلا يسمى عند الاصوليين تأويلا - 00:02:15

اذ ان التأوיל هو حمل الظاء حمل اللفظ الظاهر على الاحتمال المرجوح فان كان صرف اللفظ الظاهر عن المعنى الراجح لدليل صحيح فانه يكون تأويلا صحيحا ومن امثلته قوله جل وعلا اذا قرأت القرآن فاستعد - 00:02:41

بالله فان قوله فان الفاء في قوله فاستعذ الراجح فيها ان تكون للتعليق ولكنها هنا لم تحمل على التعقيب وانما حملت على مجرد الجمع لدليل وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبدأ بقراءة بالاستعاذه قبل - 00:03:10

قراءة القرآن والنوع الثاني من انواع التأويل التأوיל الفاسد وهو الذي بناه صاحبه على ما يظنه دليلا وليس كذلك ومن امثلته تأويلات نفات الصفات من مثل تأويلهم قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما بانه جرحه بجروح - 00:03:41

حكمة فهذا تأويل فاسد بنوه على ظنهم ان اثبات صفة الكلام لله يقتضي المشابهة بالمخلوق والمماثلة له وهذا الظن ظن غير صحيح وبالتالي كان التأويل تأويلا فاسدا والنوع الثاني من انواع التأويل ان يكون التأويل لا لشيء يعني لم يبني على دليل - 00:04:19

فهذا من اللعب وليس من التأويل ومن امثلته ما فعله بعض الباطنية من تفسير شعائر الاسلام الظاهرة بمعان خفية كتفسيرهم الصلاة بانها ذكر الائمة وان الصيام حفظ الاسرار ونحو ذلك - 00:04:55

والناظر في التأويلات يجد انه لم تستبع الحرمات ولم تترك مدلولات النصوص بمثل التأويلات والتأويل ان كان بدليل قوي كان تأويلا قريبا وان كان بدليل ضعيف كان تأويلا بعيدا غير مقبول - 00:05:22

وقد اورد المؤلف في هذا الباب عددا من الامثلة التطبيقية للتأنويل البعيد وان كان الكتاب ينبغي ان يقتصر على التأصيل الاصولي لكنه هنا ذكر بعض الامثلة الفرعية على جهة التدريب والتمرین - 00:05:52

فقال ومن البعيد يعني من التأويل البعيد تأويل حديث امسك اربعنا على ابتدأ هذا الحديث هو فيمن تزوج اكثر من اربع قبل اسلامه اذا اسلم فماذا نقول له هل نقول له ابتدأ نكاح اربع منهن - 00:06:20

او نقول اختار اربعنا وفارق البقية فقال الجمهور المراد اختار اربعنا مما لديك من النساء سواء تزوجت عليهن اولا او كنهن الاخيرات

الصغيرات وقال الحنفية بأنه يلزم ان يختار من تزوجهن اولا الكبارات - [00:06:47](#)

فان عقد عليهن في عقد واحد لزمه مفارقة الجميع وبالتالي قالوا بأنه اذا اراد ان يتزوج بعضهن فانه يتبدأ عقدا جديدا. ففسروا قوله امسك اربعا ابتدأ نكاح اربع منها وهذا يخالف ظاهر اللفظ فان كلمة امسك بعيدة عن كلمة ابتدأ - [00:07:19](#)

ثم لو كان المراد ابتداء نكاح للزمته باختيار بروظاهن مهر جديد وعقد جديد وهذا ما ليس موجودا في هذا اللفظ والمثال الثاني في قوله تعالى فاطعام ستين مسكينا فان هذا اللفظ ظاهره انه لا بد في الاطعام من ان يكون لستين مسكينا - [00:07:50](#)

وانه لا يجوز ان تطعم مسكينا واحدا ستين مرة وبذلك قال الجمهور وقال بعض الحنفية بان قوله ستين مسكينا اي ستين وذا وبالتالي اجازوا ان يطعم مسكيين واحد في كفارة الظهار ست اه ستين - [00:08:28](#)

مرة وهذا يخالف ظاهر اللفظ فكان تأويلا لا نقبله الا دليل والمثال الثالث في قول النبي صلى الله عليه وسلم ايا امرأة نكحت نفسها بغير اذن ولها فنكاحها باطل فان قوله امرأة نكرة في سياق الشرط فيكون عاما يشمل جميع افراد - [00:08:56](#)

النساء سواء كن كبيرات او صغيرات حرائر او اماء ففسره بعض الحنفية بان المراد به الصغيرات ولكنهم قالوا بان الصغيرة اذا زوجت نفسها وقف نكاحها على اجازتها النكاح لما بعد بلوغها - [00:09:31](#)

ولذا قال بعضهم بان المراد به الامة وهذا تأويلا اخر بنوه على غير دليل وذلك انهم يرون انه يجوز ان تزوج المرأة الكبيرة الحرة نفسها اه فقيل لهم بانه ورد في الحديث فاياما امرأة نكحت بغير اذن ولها فلها مهرها - [00:10:01](#)

والامة اذا زوجت نفسها في مذهبكم كان مهرها لسيدها وليس لها. ولذا قال بعضهم بان المراد بالحديث المكابحة لان المهر يكون لها. فهذا ايضا من التأويلا البعيد لانه حمل للفظ العام على صورة نادرة قليل وقوعها - [00:10:33](#)

ومثل هذا نفي ما فيه حقيقة شرعية كقوله لا صيام لمن لم يبيت الصيام فان الصيام هنا يحتمل ان يراد به الصيام الشرعي. ويحتمل ان يراد به الصيام اللغوي ويحتمل ان يكون المراد به - [00:11:03](#)

لا صيام كامل ويحتمل ان يراد به لا صيام صحيح فلما وقع التردد فيه قال بعض الحنفية بان هذا اللفظ مجمل وبالتالي يحتاج الى تأويلا. ولذا فسره بعضهم بانه لا صيام يعني لا صيام في القضاء. فان - [00:11:28](#)

الحنفية يجيزون ان تكون النية في صيام رمضان قبل الزوال. ولم يأخذوا بها هذا الحديث في صيام رمضان. وحمله بعضهم على القضاء وآخرون على صيام النذر فانه وقع الاتفاق عليهم بانه لا بد من تبييت النية - [00:11:56](#)

في صيامهما ومثال اخر في قول النبي صلى الله عليه وسلم زكاة الجنين زكاة امه. وفي رواية ذكارة امه بالنسب فان الحنفية يرون ان الجنين لا بد ان يذكر. والجنين حمل الشاة او البهيمة - [00:12:23](#)

التي يكون في بطنه اذا ذبحت الشاة او البقرة او الناقة الحامل هل وفي بطنهما جنين؟ هل يلزم تزكيته قال الحنفية يلزم وقال الجمهور بانه لا يلزم. واستدل الجمهور بهذا الحديث - [00:12:48](#)

زكاة الجنين زكاة امه. قالوا فدل هذا على انه يكتفى بذكارة الام عن زكاة الجنين. وقال الحنفية بان هذا الحديث يراد به ان زكاة الجنين تشبه زكاة امه فحملوه على التشبيه - [00:13:11](#)

وهذا فيه نظر فانه لا يحمل على التشبيه الا بتقدير ادلة التشبيه كزكاة امه وتقدير الادلة خلاف الراجح. فان الظاهر حمل اللفظ على معناه بدون تقدير له ومثل هذا في قول الله عز وجل انما الصدقات للقراء والمساكين الاية - [00:13:34](#)

فان الجمهور يقولون هذه الاية حصرت مصارف الزكاة في الثمانية الاصناف. لان لفظة انما للحصر وقال بعض الفقهاء بان هذه الاية ليست للحصر وقالوا بان قوله انما هنا لا تدل او تصرف عن آآ الحصر - [00:14:09](#)

ولم يأتوا في هذا بدليل ولذا كان تأويلا مخالفاللظاهر لم يبني على دليل معتبر فلم يقبل بل وكان تأويلا بعيدا ومثله ايضا في قوله صلى الله عليه وسلم من ملك ذا رحم - [00:14:41](#)

عند عليه فهذا الحديث حمله بعضهم على الاصول والفروع يعني على الاباء والاجداد والابناء والاحفاد مع ان اللفظ عام. فان قوله ذا رحم كما يشمل الاصول والفروع يشمل بقية القرابة من الارحام. فحمل هذا اللفظ - [00:15:08](#)

على الاصول والفروع فقط هذا من التأويل البعيد لانه ترك للعموم تخصيص له بدون مخصص فلم يقبل والجمهور والشافعية يرون ان العتق ائمما يكون للاصول والفروع وقد خالفهم جمهور اهل العلم فاذ رأوا ان العتق - [00:15:39](#)

فيكون للقرابة فمن ملك قريبا له عتق عليه ومثل هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله السارق يسرق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده فان قوله البيضة ظاهرها ان المراد به بيظ الدجاج - [00:16:10](#)

ولكن بيض الدجاج قليل ثمنه. ولذا قال بعض الفقهاء هذا الحديث يدل على ان السارقة تقطع يده ولو كان ما سرقه قليلا وهذا قول الظاهرة وطائفة والجمهور يرون ان السرقة لا يقطع فيها - [00:16:39](#)

الا اذا بلغت نصابا. الا اذا بلغت النصاب كما في الحديث لا يقطع الا في رباع بنار فصاعدا وبعضهم قال هذا الحديث يراد به الحديد لان لفظة البيضة تطلق الحديد الذي يستخدم في القتال - [00:17:04](#)

ولكن هذا تأويل بعيد. تأويل بعيد فان الاصل والظاهر في لفظة البيضة تطلق على بيظ الدجاج ومثل هذا في حديث بلال يشفع الاذان فان الاذان قد وقع الاختلاف في صيغته - [00:17:32](#)

فالبعض يفرد كا الاقامة وهذا مذهب بعض الحنفية ورأى الجمهور بان الاذان تشفع الفاظه اي تكرر الفاظه وآآ استدلوا بحديث امر بلال ان يشفع الاذان وان يوتر الاقامة - [00:17:59](#)

فالبعض يان قوله يشفع الاذان يعني انه يؤذن مرة اخرى فان ابن امه مكتوم يؤذن اولا ثم يؤذن آآ بلال لحديث ما ورد من الاحاديث ان ابن ام مكتوم كان يؤذن ولكن هذا يخالف ظواهر الاحاديث فان النبي صلى الله عليه وسلم - [00:18:27](#)

مقال لا يمنع احدكم اذان بلال من طعامه وشرابه فانه يؤذن وكان ابن ام مكتوم لا يؤذن حتى يقال له اصبحت اصحت فهذه امثلة للتأنويات التي رأى المؤلف ايرادها لبيان او للتمثيل والتمرير - [00:18:57](#)

على معرفة التأويات البعيدة ثم ذكر المؤلف لفظة المجمل وعرفه بانه ما لم تتضح دلالته اما لكونه لا يعرف منه اي معنى. كقوله تعالى واتوا حقه يوم حصاده. فانك كلمة الحق لا نفهمها ولا نعرفها - [00:19:26](#)

او لكوني اللفظ يتعدد بين معنيين على جهة التساوي ولا مرجح لاحدهما. مثل لفظة طرق الاجمال قد يكون في الحروف وقد يكون في الاسماء وقد يكون في الافعال وقد يكون في آآ الجمل - [00:19:53](#)

وشبه الجمل وسيأتي نماذجها. كما ان البيان قد يأتي بالقول ويأتي بالفعل ويأتي بالاشارة ما حكم المجمل ان نتوقف فيه حتى يأتي دليل يبينه ويوضح المراد منه قال فلا اجمال في اية السرقة. في قوله تعالى والسارقة - [00:20:24](#)

تقطعوا ايديهما فان بعض العلماء قال هذه الاية مجملة وذكر ان الاجمال في موطنين الاول في قوله فاقطعوا فانه يتحمل البتر الجرحي كما في قوله تعالى قطعنا اي جرحتها - [00:20:53](#)

لكن هذا ليس بصحيح فان الاصل والمعنى الراجح في لفظة قطع ان يكون للبتر والابانة واما موطن الاجمال المدعى الثاني في الاية في قوله تعالى ايديهما فان بعضهم قال هو لفظ مجمل يتحمل ان يراد به قطع اليد من المنكب - [00:21:18](#)

او من المرفق او من الكوع او من عند الاصابع. ولذا قال بعضهم يحتاج الى بيان الناظر في كتب اللغة يجد ان الاصل في لفظة اليد ان ترى ان يراد بها - [00:21:51](#)

الى مفصل الكوعي وهذا هو الاصل الا ان يأتي دليل يدل على خلاف ذلك. ولذا لما قال وايديكم الى المرافق واراد مفصلا غير الكوع احتاج الى بيانه وتوضيحه ومثل هذا في قوله حرمت عليكم امهاتكم - [00:22:14](#)

فان التحرير الاصل الا يطلق على الذوات وانما يطلق على الافعال فتقول عليك الذهب والابيات ولا تقولوا يحرم عليك العمود والالة لماذا؟ لأن التحرير والتحليل يتعلق بالافعال. فاذا علق الحكم الشرعي - [00:22:41](#)

بذوات. فحينئذ ماذا نفعل فيه؟ قال طائفة بانه مجمل لانه لم يبين المراد منه. وبالتالي يتوقف فيه حتى يأتي دليل يوضح المراد منه. وقال اخرون باننا نقدر فيه فعلاً يناسب الحال. فقوله حرمت عليكم امهاتكم - [00:23:11](#)

اي الوطء. وقوله حرمت عليكم الميتة اي الاكل وهناك قول ثالث يقول بانه يفسر بجميع الافعال والتقديرات الصالحة له ما لم يأت

دليل يدل على تخصيصه. فقوله حرمت عليكم امهاتكم يشمل الوطء - [00:23:41](#)

من العقد وقوله حرمت عليكم الميّة يشمل الاكل والبيع والانتفاع ما لم يرد دليل على جواز شيء من الافعال. وهذه يقال لها عموم المقتضى واللف قد سبق ان ذكر ذلك في باب العموم وكان يرى ان المقتضى لا - [00:24:09](#)

له وتقديم البحث في ذلك وان الاظهر هو القول بعموم المقتضى ومن امثلتي ما ذكره المؤلف على الاجمال الحروف التي يقع التردد فيها ففي اية السرقة كان التردد وادعاء الاجمالي في كلمات - [00:24:39](#)

وفي اية التحرير كان الاجمال المدعى في جملة وفي قوله وامسحوا وامسحوا برأوسكم الاجمال هنا في الحرف. فهل الباء هنا للتبيعيظ او للالصاق وترتبا عليه ما هو المقدار المجزئ في مسح الرأس في الوضوء؟ فقال ما لك واحمد يجب استيعابه - [00:25:05](#)

وقال ابو حنيفة يكفي فيه الربع وقال الشافعي يكفي فيه اقل مسماه وبالتالي قال بعضهم يجوز مسح شعرة واحدة وقال اخرون يجزئ مسح ثلاث شعرات فالباء هنا قال طائفة بانها مجملة لترددتها بين هذه المعاني وكل من اختار معنى منها قال - [00:25:35](#)

او اه استدل بدليل على ما اختاره. ومن رأى انها الالصاق قال بوجوب ميم الرأس وفي ذلك الاحتياط لهذه العبادة ومثل هذا في قوله لا نكاح الا بولي فان نفي الافعال الشرعية يرحمك الله. ومثله ما تقدم من حديث لا صيام - [00:26:07](#)

من لم يبيت الصيام فانه يتحمل نفي الفعل لكننا نجد افعالا توجد بدون شرطها ويتحمل نفي الصحة ويتحمل نفي الاجر ويتحمل نفي الكمال ولذا قال طائفة بان هذا اللفظ مجمل. كقول بعض الحنفية - [00:26:37](#)

وقال اخرون بان هذا اللفظ انما ورد في لسان الشرع ولسان الشرع يحمل في به اللفظ على مصطلحه. فنحمله فنحمله على الصحة الشرعية ومثله لا صلاة الا بفاتحة الكتاب هل - [00:27:04](#)

هو مجمل لترددته بين المعاني السابقة او يحمل على الصحة الشرعية. وبالتالي هل نقول من شرط صحة الصلاة ومن اركانها قراءة الفاتحة فيها للامام والمنفرد كما قال الجمهور او نقول بانها لا تجب كما - [00:27:29](#)

قال بذلك بعضهم ومثل هذا في حديث رفع عن امي الخطا فان هذا الحديث فيه او قال فيه بعضهم بانه لفظ مجمل. لأن الخطأ والنسيان موجود عند الناس وبالتالي فهو غير مرفوع ومن ثم هذا لفظ مجمل لترددته بين معان متعددة - [00:27:53](#)

والقول الاخر يقول بان المراد بهذا رفع الاثم والمؤاخذة عندنا ثلاثة اقوال او ثلاثة احتمالات الاول رفع ذات الخطأ والنسيان وهذا مخالف والثاني رفع الاثم والثالث رفع المؤاخذة تفرقون بينهما رفع الاثم ورفع المؤاخذة يعني مثلا من قص اظافره - [00:28:24](#)

وهو ناس في احرامه فان قلنا المراد بالحديث رفع الاثم فانه لا اثم عليه لكن تجب عليه الفدية وان قلنا هو لرفع المؤاخذة فانه لا اثم عليه ولا فدية وقال هذه النصوص - [00:28:59](#)

يرى المؤلف انه لا اجمال فيها. لماذا؟ لوضوح دلالة الكل. يعني كل النصوص السابقة خالف قوم ورأوا انها مجملة وانما الاجمال الى ان بدأ يذكر ما يقع فيه مال فالاول في مثل لفظة القرء. فانه يتعدد بين الطهر والحيض. وبالتالي كان لفظا مجمل - [00:29:20](#)

لا قال والنور فان كلمة النور تصدق على الشيء اليسير. فكتور المصباح وتصدق على العظيم كتور الشمس ولذا رأى المؤلف انها من الالفاظ المجملة واكثر الاصوليين واهل اللغة على ان هذا اللفظ ليس من الالفاظ المجملة - [00:29:51](#)

وانما هو من الالفاظ العامة وذلك ان الالفاظ الكلية على ثلاثة انواع الفاظ مشتركة وهي التي وضعت لمعان مختلفة مثل لفظة المشتري تصدق على المقابل للبائع وتصدق على الكوكب المعروف. فحينئذ هذا لفظ مجمل - [00:30:20](#)

بلا اشكال. والثاني الالفاظ الكلية العامة ومن امثلتها المتواطئة ومن امثلتها لفظة انسان فهي تصدق على كل واحد من الناس وبالتالي من الفاظ العموم وهناك نوع ثالث وهو ما اشتراك في اصل المعنى دون تمامه - [00:30:48](#)

هذا يسميه بعضهم المشكك وهذا النوع يراه بعضهم من المجمل والجمهور على انه ليس بمجمل وانما من الالفا العامة ومثل هذا لفظة الجسم لفظة الجسم فانها تصدق على معان مختلفة - [00:31:16](#)

قال ومثل المختار فانه يصدق على الفاعل ويصدق على المفعول تقول محمد اختار عبدالله للقيام بهذا الامر. محمد هو الذي اختار ويسمى مختار عبد الله هو الذي اختير ويسمى ايضا مختار. ومثله قوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد - [00:31:42](#)

فإن الكاتب يتحمل أن يقع منه الظرر ويحتمل أن يقع عليه الضرر. يحتمل أن يكون هو الذي أوقع به غيره الضرر ومثل هذا في قوله تعالى الا ان يعفون او يعفو الذي بيده عقدة النكاح - 00:32:19

فهل المراد بالذى بيده عقدة النكاح الزوج؟ كما قال الإمام الشافعى او ان مراد به الولي كما قال بذلك جمهور اهل العلم فهذا اجمال في جملة والاول اجمال فيه لفظ مفرد - 00:32:46

ومثله في قوله تعالى احلت لكم بهيمة الانعام الا ما يتلى عليكم فانه عند نزول الآية اول ما نزلت لا يدرى ما الذي يقع عليه هذا الاستثناء؟ ولذا قال الا ما يتلى عليكم مجمل. لا نعرف المراد منه - 00:33:10

هو ومثله في قوله وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم يقولون امنا به كل من عند ربنا فان الواو هنا تحتمل أن يكون ان تكون عاطفة. وبالتالي يكون الراسخون في العلم - 00:33:35

ممن يعلم تأويله وتحتمل ان تكون الواو استثنائية وكلمة الراسخون مبتدأ وخبره يقولون وبالتالي يكون الراسخون لا يعلمون تأويله فهذا من الاجمال في حرف. ومثله في قوله عليه السلام لا يمنع احدكم جاره - 00:33:56

ان يضع خشبة في جداره فالهاء الاخير في قوله في جداره هل تعود الى واضع الخشبة جدار واضع الخشبة او تعود الى جدار الجار احتمالان هكذا في قوله زيد طبيب ماهر. فهل ماهر تعود على زيد كانك قلت زيد ماهر طبيب - 00:34:27

او ان ماهر تعود الى كلمة طبيب فكأنك قلت زيد طبيب ماهر في طبه ومثل هذا في قوله ثلاثة زوج وفرد فهل الواو هنا للتقسيم او ان الواو هنا للجمع - 00:35:01

او هل الواو هنا للتعدد او للجمع قال والاصح وقوعه اي وقوع الاجمال في الكتاب والسنة وبالتالي نحتاج الى بيان يوضح المراد منه قال اذا تردد اللفظ بين معنيين احدهما معنى شرعى والآخر معنى لغوى فاننا نحمله على معنى الشرع - 00:35:24

ومن امثلته لفي قوله واقيموا الصلاة يحتمل ان يراد به الصلاة الشرعية المبتدأة بالتكبير مختتمة بالتسليم ويحتمل ان يراد به المعنى اللغوى الذي هو الدعاء او الثناء. فحيثنى اذا ورد لفظ الصلاة في لسان الشرع حملناه على المعنى الشرعى. قال وقد تقدم - 00:36:00  
فإن تعذر حقيقة يعني فإن تعذر حمل اللفظ على مسماه الشرعى حقيقة فيرد إليه بالتجوز. ويكون ذلك مقدما على المعنى اللغوى

المعنى اللغوى او مجمل اي فإن تعذر حقيقة فيرد إليه بتجوز او باجمال - 00:36:29

او يحمل على اللغوى اقوال. يعني اذا تعذر حمل اللفظ الوارد في الكتاب والسنة على المسمى الشرعى في حقيقة فحيثنى هل نحمله على المعنى الشرعى الذي ورد بتجوز او نقول هو مجمل - 00:37:00

لا نفهم منه معنى ويتوقف فيه او نحمله على المعنى اللغوى اقوال لاهل العلم ومن امثلة هذا في قوله فان كان صائما فليصلى قال والمختار ان اللفظ المستعمل لمعنى تارة ولمعنى اخرى ليس ذلك المعنى - 00:37:23

احدهما انه يكون لفظا مجمل ولذلك قال بعضهم في قوله والراسخون في العلم يقولون امنا به كل من عند ربنا اننا لو جعلنا الواو عاطفة لكان لفظ يقولون يعود على الراسخين ويعود على لفظ الجلالة - 00:37:52

وهذا غير صحيح وبالتالي قالوا هذا دليل على ان الواو استثنافية وان آآ الراسخين مبتدأ وخبرها يقولون قال فان كان احدهما فان كان احدهما فيعمل به ويوقف الاخر. يعني اذا صلح المعنى لاحد - 00:38:15

اللفظين فحمل على ذلك اللفظ اه ولم يحمل على الاخر كقوله اه وسبحوه ثم قال المؤلف البيان البيان يراد بها او للعلماء فيها مصطلحان الاول انه توظيف المجمل والثانى انه التعريف بالاحكام - 00:38:41

وبالتالي على القول الثاني يكون بيان الاحكام على جهة الابتداء من البيان بخلاف المنهج الاول. وقد اختار المؤلف المنهج الاول. فقال البيان هو اخراج الشيء من من حيز الاشكال الى حيز التجلي - 00:39:14

وانما يجب لمن اريد فهمه اتفاقا. اي متى يتبع على الانسان ان يسعى لي البيان باخراج اللفظ من حيز الاشكال الى حيز التجلي اذا كان يترب عليه عمل يتعلق به - 00:39:38

ويراد منه فهمه. واما ما لا يراد من العبد فهمه فانه لا يجب عليه ان يسعى لفهمه ومن امثلة ذلك كيفية الصفات ثم ذكر المؤلف ما

يكون به البيان فقد يكون البيان بالقول كقوله ان الله يأمركم ان تذبحوا بقرة ثم - 00:40:00  
بقوله آلا فارغ ولا بكر عوان بين ذلك. صفراء فاقع لونها تسر الناظرين فهذا بيان بالقول وقد يكون البيان بالفعل كما في بيان النبي صلى الله عليه وسلم للحج - 00:40:26

الحج والصلاه ولذا قال صلوا كما رأيتمني اصلی وقال خذوا عنی مناسکم لذلک اخذنا کيفية الوقوف للخطبة من النبي صلى الله عليه وسلم وكذا الاصح انه يمكن ان يبين المظنون المعلوم. كما - 00:40:46  
بيان قوله تعالى واتوا حقه يوم حصاده بقول النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت العشر فهذا خبر واحد وقد بينا به آية سورة الانعام. وهكذا يمكن ان يكون المتقدم بيانا المتأخر. ولذا اذا جاءنا خاص متقدم وعام متأخر - 00:41:15  
فاننا نعمل بالخاص في محل خصوصه ونعمل بالعام فيما عدا ذلك. وهذا قول الجمهور والحنفية هنا ان المتأخر ينسخ المتقدم قال وان جهلنا عينه من القول اقوى الفعل هو البيان. يعني ولو قدر اننا جهلنا المتقدم او المتأخر او جهلنا - 00:41:45  
آ ايهمما البيان هل هو القول او الفعل؟ فحييند الاهم هو ورود البيان سواء كان بفعل او بقول قال وان لم يتفق البيانان كما لو طاف بعد الحج طوافين. وامر بطواف واحد. فحييند - 00:42:14

الفعل يدل على طوافين. والقول يدل على طواف واحد. وبالتالي نقول القول هنا وهو الذي يعمل به. ولا يجب الا طواف واحد.  
وال فعل الذي هو الطواف الثاني يكون ندبا او يكون واجب ان - 00:42:38  
او يكون او ننظر للمتقدم والمتأخر فنوجب آ المتقدم و فعله ندب او واجب سواء كان الفعل متقدما على القول او كان متأخرا عليه ثم اورد المؤلف مسألة تأخير البيان عن تأخير البيان - 00:43:03  
فهل يمكن ان يردنا خطاب ولا يبيّن ذلك الخطاب ولا يوضح المراد منه الا بعد مدة وهذا على نوعين. النوع الاول خير البيان عن وقت الحاجة وهذا قال عنه المؤلف تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع اي لم يقع في الشريعة. وان جاز. والقول بالجواز هو قول - 00:43:28

الاشاعرة بناء على قولهم بجواز تكليف ما لا يطاق. والجمهور يقولون لا يجوز تأخير عن وقت الحاجة ولذا رأوا ان سواء ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سئل عن مسألة فاجاب بجواب عام انه يحمل على العموم ولا يصح لنا - 00:44:00  
ان نذكر انه يختص ببعض حالات لا يتربّط على ذلك تأخير البيان عن وقت الحاجة ومن امثالته مثلا في حديث غيلان السابق فان النبي صلى الله عليه وسلم لما جاءه غيلان وقال اسلمت وعندني عشر نسوة - 00:44:25  
قال امسك اربعنا وفارق سائرهن ولم يسأله هل تزوجتهن في وقت واحد او في اوقات مختلفة فلو كان يفرق بينهما لسؤال فتأخير عدم سؤاله يدل على عدم وجود الفرق اذ لو كان هناك فرق - 00:44:51  
كن للزم منه ان يكون النبي النبي صلى الله عليه وسلم قد اخر البيان عن وقت الحاجة قال والى وقته اي تأخير البيان الى وقت الحاجة جائز. فتنزل الآية كقوله واتوا حقه يوم حصاده - 00:45:11  
واذا كان الناس لا يحتاجون الى بيانها يتوقف او يتاخر بيانها فالجمهور يجيزون تأخير البيان عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة سواء كان للمبين سواء كان للمبين ظاهر ام لم يكن له؟ فقوله واتوا حقه هذا ليس له ظاهر - 00:45:36  
و من امثلة ما كان له ظواهر الفاظ العموم والاطلاق وهناك قول بانه لا يجوز وهناك قول ثالث يقول يمتنع في غير المجمل فالجمل يجوز تأخير البيان فيه عن وقت - 00:46:05

الخطاب الى وقت الحاجة واما غير المجمل وهو الفاظ الظواهر بحملها على معنى غير المعنى الراجح فهذا لا يجوز لأن لا يتربّط عليه ان يتبدّل الى افهام الناس معنى وحكم لم يقصد الشارع. والآخر القول الرابع يقول يمتنع تأخير البيان الاجمالي - 00:46:22  
يعني في المجمل فيما له ظاهر بخلاف المشتركة والمتوافقة. والقول الخامس يمتنع تأخير البيان عن وقت الخطاب في غير مسائل النسخ فان النسخ الاصل ان يكون الناسخ متاخرا في الورود وهناك قول يقول يجوز تأخير النسخ اتفقا. يعني انه حكى الاجماع على ذلك. والقول - 00:46:51

سادس يقول بانه يجوز تأخير البيان اذا لم يكن هناك تأخير لبعض دون بعض وعلى المختار انه يجوز للرسول صلى الله عليه وسلم تأخير التبليغ الى وقت الحاجة ومن امثلة هذا - [00:47:21](#)

هل يلزم بيان الاحكام لمن اسلم او وهذه المسألة لها ايضا علاقه بمسألة اه هل يجوز العمل بالعموم بمجرد وروده على المكلف او لابد من التأكيد من انه لا مخصص له - [00:47:48](#)

قال وانه يعني على المختار يجوز الا يعلم الوجود بالمخصص ولا بانه مخصص كما تقدمت هذه المسألة في ابواب العموم وبهذا قد انتهينا من ابواب البيان والاجمال والظاهر والتأويل ولعلنا نترك - [00:48:11](#)

ما يتعلق بالنسخ الى لقاء ات باذن الله عز وجل. واعتذر منكم في الاسبوع القادم. وموعدنا ان شاء الله اداء اسبوعين بارك الله فيكم. ووفقكم الله لكل خير. وجعلنا الله واياكم من الهداء المهتدين - [00:48:39](#)

هذا والله اعلم صلى الله على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين - [00:48:59](#)